# حدث افتراضي

المؤتمر الدولي حول قضية القدس

***" التغيير الديموغرافي قسري في القدس – خروقات جسيمة وتهديد للسلام "***

**عقدته**

**اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف**

**بدعم من منظمة التعاون الإسلامي**

**1 يوليو 2021**

---

## موجز الرئيس

المؤتمر الدولي حول قضية القدس بعنوان "**تغيير ديموغرافيّ قسريّ في القدس – خروقات جسيمة وتهديد للسلام**" تم عقده افتراضيًا في 1 يوليو 2021 برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبدعم من منظمة التعاون الإسلامي.

وقد ترأس الحدث وأداره السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. وتألف الحدث من جلسة افتتاحية أبديت فيها ملاحظات من قبل السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام وممثلة الأمين العام أنطونيو غوتيريش في المؤتمر؛ والسيد سمير بكر الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة التعاون الإسلامي؛ والسيد رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

وشارك في النقاش كل من السيدة لارا فريدمان، من مؤسسة السلام في الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة؛ والسيد مايكل لينك، المقرر الخاص للأمم المتحدة؛ والسيدة سومة القواسمي، قائدة محلية من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية؛ والسيدة نيفين صندوقة، من منظمة "حقوقنا" غير الحكومية في القدس الشرقية؛ والسيدة إميلي شيفر أومر مان، محامية حقوق الإنسان

في تل أبيب. وشاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي استمر ساعتين على منصة واب آكس (WebEx). وشاهد الجمهور المؤتمر على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة وقناة الأمم المتحدة على يوتيوب، وأتيحت للمشاهدين الفرصة لإبداء تعليقات وطرح أسئلة على أعضاء حلقة النقاش.

سلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على السياسات والإجراءات الإسرائيلية المستمرة منذ عقود التي تشجع الاستيطان اليهودي في القدس وهجرة الفلسطينيين منها، والتي يدعمها نظام قانوني يتجاهل القانون الدولي ويستبعد السياق السياسي لاختلال توازن القوى بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين. واستعرض الممثلون الفلسطينيون الشباب نضالاتهم اليومية ومقاومتهم السلمية، منوهين بقوة وسائل التواصل الاجتماعي والدعم الدولي.

وأكد **الرئيس** في ملاحظاته الافتتاحية أن الحدث يأتي وسط تطورات خطيرة على الأرض، واستمرار أعمال العنف في القدس الشرقية المحتلة، لا سيما بين قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، من جهة، وسكان حي الشيخ جراح الفلسطينيين، من جهة أخرى.

وأشار إلى أن هذا الحي يشهد اشتباكات متكررة، ولا تزال الأسر الفلسطينية تواجه تهديدًا وشيكًا بإخلاء منازلهم من قبل السلطات الإسرائيلية. ويقوم المستوطنون اليهود بطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية بينما يسير الآلاف منهم وهم يتلفظون بكلام مفعم بالكراهية بأعلى أصواتهم عبر القدس الشرقية حتى أبواب أحياء المسلمين في المدينة القديمة، لتكرار الوقائع التي أدت إلى أحداث العنف في شهر مايو وأيضا احتجاجات قطاع غزة.

وجدد السيد نيانغ التأكيد على أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، بما في ذلك أحياء الشيخ جراح وبطن الهوى وسلوان، تشكل عقبة رئيسية أمام السلام، وتمثل انتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتهدد خاصة حق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة. وأكد أن حل الدولتين، الذي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية طال انتظارها وعاصمتها القدس الشرقية، هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام.

وسلطت **السيدة روزماري ديكارلو** الضوء على الأهمية الخاصة لموضوع المؤتمر، حيث أدى التهجير القسري لعائلات اللاجئين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة إلى تحفيز الأحداث التي بلغت ذروتها في 11 يومًا من النزاع المسلح المميت في شهر مايو. وقالت إن حرب غزة، وهي الثالثة منذ عام 2008، أودت بحياة الكثيرين، معظمهم من الفلسطينيين، مشيرة إلى أن الاحتجاجات الفلسطينية والرد الإسرائيلي القاسي والاشتباكات حول الحرم الأقصى أدت إلى رفع التوترات إلى "مستوى جديد كليًا".

وأضافت أن الأزمة أبعد ما تكون عن الانتهاء، واصفة القدس بأنها "برميل بارود" بالنسبة لأولئك الذين هم على استعداد للعب بالنار. ودعت جميع الأطراف إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس التي يقدسها بلايين المؤمنين في جميع

أنحاء العالم. وناشدت إسرائيل وقف عمليات الهدم والإخلاء والأنشطة الاستيطانية غير القانونية، مؤكدة أن الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع القدس وتركيبتها الديموغرافية لا شرعية لها قانونا ويجب أن يرفضها المجتمع الدولي بشدة.

الفلسطينيون لا يستسلمون للاحتلال الدائم، وبالتالي، فقد حثت الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين، على تجديد التزامهم بمفاوضات ذات مصداقية من شأنها معالجة جميع القضايا العالقة بشأن الوضع الدائم – بدعم من اللجنة الرباعية بشأن الشرق الأوسط يعاد تنشيطها – والتي تهدف إلى إقامة الدولتين على أساس حدود عام 1967، مع كون القدس عاصمة مشتركة، وإدماج غزة بالكامل في الدولة الفلسطينية المستقبلية من خلال عملية مصالحة وطنية ذات مصداقية ومحددة زمنياً.

وعلى نفس المنوال أشار **السفير رياض منصور** إلى أن الفلسطينيين، سواء في القدس الشرقية المحتلة أو في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، يواجهون عدوانًا واسع النطاق على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقد امتد هذا العداء إلى أحياء الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة ويدل على تطبيق سياسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل نفسها.

وأضاف قائلا إذا كان المجتمع الدولي جادًا بشأن الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة 476/8 (1980) وقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، فإنه لا يمكنه مجرد إعادة تأكيد هذه المبادئ بينما ترتكب السلطة القائمة بالاحتلال جرائم دون الخوف من العقاب. وتساءل السفير رياض منصور عما تم القيام به بعد 54 عامًا من الاحتلال للدفاع عن القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا المجتمع الدولي إلى التحرك بدلاً من الدعوة إلى ضبط النفس فيما تقوم إسرائيل بتقتيل المدنيين.

وإلا، قال السفير منصور، فليس من العدل الاستمرار في مطالبة الفلسطينيين بالانصياع لمطالب المجتمع الدولي، لأنهم محبطون وممتعضون من نظام الاحتلال البغيض الحالي، وقال "لقد بلغ السيل الزبى"، وأضاف أن الوقت قد حان للمحكمة الجنائية الدولية لتسريع تحقيقها في جرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى غرار ذلك أكد **السيد سمير بكر** أن عدم وجود تدابير دولية رادعة شجع إسرائيل على الاستمرار في انتهاكاتها للقانون الدولي والأعراف الدولية، ودعا المجتمع الدولي إلى تفعيل الآليات القانونية لضمان مساءلة إسرائيل واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للضغط عليها للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وشدد على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وأن ضمّها غير قانونيّ ولاغياً وباطلاً، وحذر من اتخاذ الإجراءات التي تضفي الشرعية على تحركات إسرائيل الخبيثة لتغيير الوضع الديموغرافي والسياسي والقانوني والتاريخي للمدينة المقدسة. وأضاف أنه يتعين على مجلس الأمن ضمان الامتثال لقراراته، ووقف سياسات الاستيطان والتطهير العرقي الإسرائيلية، وبالتالي تجنب التداعيات الوخيمة التي قد تغرق المنطقة المضطربة بالفعل في دوامة من العنف.

جلسة للنقاش

وأكدت **السيدة لارا فريدمان** أن الأحداث الجارية في القدس ليست جديدة، بل إن ما يحدث اليوم فهو يحدث يومياً، وبأشكال مختلفة، منذ حرب 1967 عندما استولت إسرائيل على القدس الشرقية وبدأت تنفيذ سياسة الهندسة الديموغرافية. وقالت إن الواقع الحالي هو نتيجة منطقية وحتمية لعمل إسرائيل مع الجهات الفاعلة ذات الدوافع الأيديولوجية داخل وخارج البلاد على حد سواء لتنفيذ سياسة منهجية للهندسة الديموغرافية دون أدنى عقاب.

وأكدت أن الأحداث التي تجري في الشيخ جراح وسلوان تبّين بوضوح من له الحق في العودة، وتسلط الضوء على سياسة إسرائيل التي تقضي بإمكانية عودة اليهود الإسرائيليين إلى ممتلكاتهم التي فقدوها قبل عام 1948، بينما لا يستطيع الفلسطينيون العودة إلى ممتلكاتهم. ففي عام 1967، عندما استولت إسرائيل على القدس الشرقية، لم يكن من الممكن إبعاد سكانها الفلسطينيين *بشكل جماعي*، كما حدث عام 1948. وحصل الفلسطينيون الذين بقوا داخل الحدود الإسرائيلية بعد عام 1948 على الجنسية الإسرائيلية، لكن الفلسطينيين في القدس الشرقية كانت أعدادهم تفوق بكثير ما تتحمله الخطط الديموغرافية الإسرائيلية، وبالتالي لم يحصلوا على الجنسية ووجدوا أنفسهم في مأزق قانوني حيث منحوا إقامة دائمة مع أنها قابلة للإلغاء. وبعد عام 1967 تم استخدام وسائل مختلفة للاستيلاء على الأراضي في القدس الشرقية وبناء مستوطنات يهودية بدعم من الحكومة. اليوم تستخدم إسرائيل قانون أملاك الغائبين كسلاح إلى جانب حق العودة لليهود للاستيلاء على الأرض، كما يحدث في القدس الشرقية وفي الخليل في الضفة الغربية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض إسرائيل متطلبات مرهقة لإلغاء وضع الإقامة، كما تفرض القيود على السكن لمنع الفلسطينيين من بناء أو توسيع المنازل في مدينتهم.

ووصفت السيدة فريدمان الأحداث الجارية اليوم بأنها تضارب للسياسات الإسرائيلية التي وصلت إلى نهايتها المنطقية بعد 54 عامًا من الإفلات من العقاب. وبما أن المجتمع الدولي لم يقدم سوى خطابات فارغة، فمن غير المنطقي أن نتوقع من إسرائيل أن تغير مسارها وتلتزم بالقانون الدولي. وكل ما تحقق إلى حد الآن من مكاسب صغيرة يتعلق بالشكليات، ولم يتحقق لأن العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين غير قانوني وغير أخلاقي، مما يبرز الصراع الأساسي بين حقوق الفلسطينيين والتزامات القانون الدولي وما يحدث على أرض الواقع.

ووصفت **السيدة سومة القواسمي** الأحداث الجارية في حي الشيخ جراح حيث تعيش على أنها تطهير عرقي، وأنها تمثل ببساطة فصلاً آخر من الاحتلال العسكري الإسرائيلي الحديث. الحي موطن لثمانٍ وعشرين عائلة فلسطينية (أو 550 فردًا) تعيش هناك منذ عام 1956 بعد اتفاق أبرم مع الأردن الذي منح الأرض. كانت العائلات في الأصل قد شُرّدت قسراً من منازلها في فلسطين التاريخية عام 1948، ومُنعت من العودة إليها بموجب القوانين والسياسات الإسرائيلية. وبعد أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية بشكل غير قانوني عام 1967، واجه الحي دعاوى الملكية غير المشروعة وتهجير قسري، مدعومة بسياسات إسرائيل وممارساتها ومحاكمها التمييزية. وقالت السيدة سومة القواسمي "نحاول منع المستوطنين من الاستيلاء على

منازل الفلسطينيين التي نعيش فيها منذ أجيال"، معترضة للاستخدام غير المبرر للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية لمنع مجتمعها من الكلام.

وأكدت السيدة القواسمي أن النشاط الرقمي على مستوى القاعدة، مثل حملة "أنقذوا حي الشيخ جراح" (#SaveSheikhJarrah) يمثل وسيلة مهمة لنشر الوعي وحشد العمل الجماعي والتواصل مع الناس في المجتمع الدولي. وهذا بدوره سيسمح بتكثيف الضغط على الحكومات للمساعدة على إنهاء التهجير القسري الذي يتعرض له حي الشيخ جراح والأحياء الفلسطينية الأخرى. وأضافت قائلة: "لقد قررنا أننا سنساعد آبائنا وأجدادنا في الحفاظ على منازلهم"، وأكدت أن العالم لا يمكن أن يستمر في غض الطرف عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفلسطينيين. وأشارت إلى أن مجتمعها ليس لديه مكان آخر يذهب إليه ولن يسمح بفقدان هويته المقدسية، وأضافت قائلة "لا يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه؛ ولا نريد أن نعيش نكبة أخرى".

أكدت **السيدة إميلي شيفر أومر مان** أن الإجراءات القانونية التي فاق عددها المائة على مر السنين بشأن الشيخ جراح تتعلق كلها تقريبا بمحنة الفلسطينيين الذين يعيشون في الأجزاء الشرقية والغربية من الحي. ففي الجزء الشرقي من الشيخ جراح، منحت اتفاقية سارية منذ الثمانينيات للسكان الفلسطينيين حق الإيجار المشمول بحماية، دون أن تمنح لهم حقوق الملكية؛ ومع أن هذه الاتفاقية ساعدت الكثيرين منهم على البقاء في منازلهم، فإنها تجعل إقامتهم خاضعة لإرادة لجان المستوطنين التي طردت بالفعل العديد من السكان الفلسطينيين لأسباب إجرائية. ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الغربي من هذا الحي محل معركة تستمر منذ سنوات لإثبات وضع الأرض تدور حول المطالبات المتنافسة للملكية العامة مقابل حق الملكية الذي منحته السلطات الأردنية للمستأجرين اليهود.

والمشكلة في مناقشة هذه التفاصيل أنها تنطوي على الولوج في الإطار القانوني الإسرائيلي، الذي يتعامل مع موضوع إخلاء الفلسطينيين باعتباره مجرد قضية عقارية. فهذا الوضع المنتشر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يعكس اتجاهًا أوسع يتمثل في إعادة كتابة القانون الدولي من خلال الإطار القانوني الإسرائيلي، حيث أن الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها تنفذ سياسة ديموغرافية واضحة من خلال "الضم القانوني الزاحف" الذي يخالف بشكل صارخ القانون الدولي. ودعت السيدة شيفر أومر مان المجتمع الدولي إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها، ودعت الدول إلى ضمان عدم تواطؤ الجهات الفاعلة الخاصة في هذه الممارسات من خلال تنفيذ أنظمة الرقابة والمساءلة.

وإذ لاحظت **السيدة نيفين صندوقة** أن نوايا الحكومة الإسرائيلية الجديدة تجاه القدس الشرقية غير معروفة حتى الآن، أشارت في الوقت ذاته إلى أن جميع الحكومات السابقة شددت على العنصر اليهودي في هوية إسرائيل وعملت على إزالة أي ذكر للهوية الفلسطينية أو روايتها، على سبيل المثال في المناهج الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يشكلون 60 في المائة من السكان في القدس الشرقية، إلا أنهم لم يحصلوا سوى على 30 في المائة من جميع تصاريح البناء الصادرة، ومنذ احتلال عام 1967 لم يُسمح للأحياء الفلسطينية بالتوسع بشكل طبيعي. يُعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في

القدس الشرقية مقيمين وليسوا مواطنين، لذلك إذا أقاموا أو سافروا خارج المدينة لفترة طويلة من الزمن، أو تزوجوا شخصا يحمل الجنسية الفلسطينية، فيتم إلغاء إقامتهم.

كما وصفت السيدة نيفين صندوقة بالتفصيل تقلص المساحة المتاحة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في القدس، مشيرة إلى أنه منذ عام 2016، يتعين على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الإبلاغ عن مصادر تمويلها، وتخضع للإغلاق أو المحاكمة إذا جاء هذا التمويل من جهات تعتبر غير صديقة لإسرائيل أو إذا عبرت عن وجهة نظر تنتقد السياسات الإسرائيلية. وذكرت أن الأمم المتحدة لم تتحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تعتبر "حجر الزاوية في أي عملية سلام"، ودعت المجتمع الدولي إلى توفير التمويل للمجتمع المدني وإتاحة الفرصة للمناصرة، ومحاسبة إسرائيل لسوء الظروف المعيشية في القدس الشرقية، ودعم نشطاء السلام على الأرض.

وأوضح **السيد مايكل لينك** كيف طوّقت المستوطنات الإسرائيلية القدس الشرقية الفلسطينية، وعزلت الضفة الغربية، بينما صممت مسار جدار الفصل بطريقة تزيد من تسييجه للمستوطنات الإسرائيلية وتقليل عدد الفلسطينيين الذين يعيشون داخلها. وهدف إسرائيل العام هو أن يستحيل على الفلسطينيين ديموغرافيًا وسياسيًا أن يتخذوا من القدس الشرقية عاصمة لدولتهم. وكل هذا يعارض القرارات الواضحة التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تفيد بأن القدس الشرقية هي أرض محتلة، وأن ضمها من قبل إسرائيل باطل ولاغٍ، وأن أي محاولة لتغيير هذه المنطقة ديموغرافيًا تعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفي عام 1950، أقر البرلمان الإسرائيلي قانون أملاك الغائبين، الذي يقضي بأنه لا يحق للفلسطينيين الذين فروا من منازلهم خلال حرب 1948 استعادة ممتلكاتهم. ثم أقر قانون المسائل القانونية والإدارية في عام 1970، الذي يضمن لليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم في حرب عام 1948 إمكانية استعادة ممتلكاتهم. لا تعترف المحاكم الإسرائيلية بالقانون الدولي ولا تطبقه، ونادراً ما تحمي الأشخاص الذين يستحقون الحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ثم لفت السيد لينك الانتباه إلى قرار مجلس الأمن 476 (1980)، الذي يقضي بأن الاحتلال الإسرائيلي، الذي كان عمره 13 عامًا فقط، كان قد طال أمده في ذلك الوقت وأن هناك "ضرورة قصوى" لإنهائه. وكان المجلس قد أدان آنذاك بالفعل تحدي إسرائيل لقراراته، وأكد بأن أي ضم مقترح للقدس الشرقية كان غير قانوني وباطلاً ولاغياً، وهدد بفرض المساءلة. وتساءل السيد لينك قائلا: "إذا كان الحال كذلك في عام 1980، أي قبل ثلاثة عقود، فما عسانا أن نقول اليوم؟" وشدد على أن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ الإجراءات قد سمح لإسرائيل تحدي القانون والأعراف الدولية باستمرار وبالتالي يتقاسم المسؤولية عن الوضع الحالي.

وفي المناقشة التالية، نقل الرئيس أسئلة من الجمهور الافتراضي الأوسع حول سبب استخدام مصطلح "التغيير الديموغرافي القسري" أكثر من "الاحتلال غير القانوني"، وكيفية دمج مبادئ القانون الدولي وانتهاكها في إطار الحل. كما استمع المشاركون في الجلسة إلى التعليقات التي أدلى بها العديد من المندوبين، حيث شدد ممثل **إندونيسيا** على أولوية معالجة الاحتلال

الإسرائيلي، وقال إنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال حوار متعدد الأطراف وإحياء محادثات السلام، وأكّد أنه يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال ممثل **مصر** إن الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب المستمرة، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، تعرض حل الدولتين للخطر، ودعا إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتوفير الحماية للفلسطينيين من الجماعات اليهودية المتطرفة. وأضاف أن تصعيد العنف قد أبرز الحاجة إلى إعادة تنشيط عملية السلام وتسوية القضية الفلسطينية بما يتماشى مع القرار 2334 (2016) ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين، كما شدد على أهمية مشاركة الأمم المتحدة في مساعدة اللجنة الرباعية الدولية حول السلام في الشرق الأوسط ودفع عجلة المفاوضات.

وحذرت ممثلة **تركيا** من أن القتال سوف يتكرر ما لم تتم معالجة أسباب العنف، وأعربت عن قلقها إزاء عمليات الهدم في سلوان، وشددت على أن العائلات في الشيخ جراح معرضة الآن للطرد. وأشارت إلى قرار مجلس حقوق الإنسان الذي اعتُمد في شهر مايو، والذي أنشأ لجنة للتحقيق في حالات القمع على أساس الهوية القومية والعرقية والدينية، مؤكدة على الحاجة إلى بحث جميع السبل الممكنة لفرض المساءلة.

وذكّر ممثل **تونس** بأن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير وضع القدس ليس لها أي شرعية قانونية، وأعرب عن قلقه من أن عمليات طرد الفلسطينيين المحدقة من الشيخ جراح وسلوان لا تؤدي سوى لتفاقم الوضع، كما دعا إلى وضع حد للإفلات من العقاب.

واختتم **الرئيس** بتوجيه الشكر للمتحدثين لأخذ الوقت الكافي للمشاركة في الاجتماع وتبادل المعلومات والأفكار القيمة والإجابة على أسئلة المشاركين والجمهور في جميع أنحاء العالم.

وقام الرئيس باختتام الجلسة.

* * *

**** ملحوظة: يهدف هذا الموجز إلى تقديم صورة شاملة لمداولات الحدث الافتراضي. يمكن العثور على مقطع فيديو للحدث على صفحة الويب الخاصة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، www.un.org/unispal، وكذلك على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت.*

**** ملحوظة: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الموجز هي آراء المتحدثين، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.*